الأمم المتحدة S/2017/200

مجلس الأمن

Distr.: General
8 March 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ أذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

باسم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام وفي ضوء المناقشات المتعلقة ببوروندي التي ستجرى في مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، أحيل إليكم طيَّه تقريرا عن مشاركة اللجنة المستمرة في بوروندي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن، وبإصدارهما أيضا باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

وأظل ملتزما بالتعاون بشأن بوروندي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

(توقيع) يورغ **لاوبر**
رئيس تشكيلة بوروندي
لجنة بناء السلام

130317 100317 17-03820 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ أذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن الحالة في بوروندي

في ضوء المشاورات التي سيجريها مجلس الأمن بشأن بوروندي في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، أود الإبلاغ عن مشاركتي المستمرة بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

١ - الأنشطة التي اضطلعت بها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام منذ تقديم آخر إحاطة شفوية إلى مجلس الأمن، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦

في الفترة من ٤ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، سافرتُ إلى بوروندي ودار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، من أجل مواصلة الحوار مع الحكومة والجهات المعنية الرئيسية وكذلك مع ميسِّر الحوار بين الأطراف البوروندية التابع لجماعة شرق أفريقيا والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين مكابا.

وفي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قُمت إلى جانب منسق الأمم المتحدة المقيم في بوروندي، باولو ليمبو، بدعوة الشركاء المتعددي الأطراف الرئيسيين في بوروندي إلى إجراء مشاورات اجتماعية - اقتصادية بشأن بوروندي في جنيف. وشارك في هذه المشاورات كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والعديد من ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري.

وظل النهج العام الذي أَتَّبعه إزاء بناء السلام شاملا، حيث يتعلق بالركائز الثلاث كافة لولاية الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، عقدْتُ ستة اجتماعات لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، وقدمتُ إحاطة إلى مجلس الأمن في ثلاث مناسبات (مرة شفويا ومرتين كتابة).

٢ - تقييم الحالة الراهنة في بوروندي

استمع أعضاء التشكيلة، في اجتماعاتهم الأخيرة، إلى تقارير مختلف كيانات الأمم المتحدة، التي أكدت جميعها أن الحالة في بوروندي تستدعي اهتماما ودعما مستمرين من الشركاء الدوليين، ومثال ذلك ما يلي:

- تقارير آليات رصد حقوق الإنسان بشأن حالة الأمن العام وحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الضغط الذي يمارَس على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

- تقارير المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، جمال بنعمر، بشأن المأزق السياسي المستمر، بما في ذلك انعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة وحالة وسائط الإعلام، وكذلك بشأن الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بهدف إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

- تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، أفضت المشاورات التي أجريت في جنيف يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى فهم عميق جدّا للمسألة:

- فقد أعرب الشركاء المشاركون الخمسة في البلد عن اتفاقهم مع الرأي القائل بأن بوروندي تواجه حاليا صعوبات شديدة في الاقتصاد الكلي، تجلّت في النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على منطقةٍ من بوروندي تفوق بكثير المنطقة التي أثّر عليها في عام ٢٠١٥، وتشهد أسعار الاستهلاك تزايدا.

- واعتبر الشركاء أن قطاعات الأمن الغذائي والزراعة والصحة والتعليم هي القطاعات الأكثر تضررا من الحالة الراهنة.

- وإلى جانب هذه القطاعات، تم التأكيد في جنيف على الحاجة إلى مشاركة أوسع في مجال الاقتصاد الكلي في بوروندي، حيث يشكل تراجع الإيرادات الضريبية (الذي يتعلق جزئيا بانخفاض الاستثمارات والدعم المباشر للميزانية) ضغطا على الميزانية الوطنية.

- وفي ضوء هذه المؤشرات الاقتصادية، أبدى شركاء بوروندي استعدادهم المستمر لتلبية احتياجات السكان والحيلولة دون مواصلة تدهور الحالة.

ويسلِّم أعضاء التشكيلة بأهمية مساهمة بوروندي في الاتحاد الأفريقي وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بيد أنهم يعربون في نفس الوقت عن قلقهم إزاء إشارات فك الارتباط التي وجهتها حكومة بوروندي إلى شركائها الإقليميين والدوليين، حيث قامت على سبيل المثال بتعليق تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونحن نرحب بما قامت به حكومة بوروندي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، عندما أحالت إلى المفوضية في جنيف مشروعَ اتفاق بين جمهورية بوروندي والأمم المتحدة بشأن إنشاء مكتبٍ للمفوضية في بوروندي.

إلا أنني أخشى شخصيا أن يقرر الشركاء الدوليون، في مواجهة الحالة الراهنة، فك ارتباطهم عن بوروندي، حكومةً وشعباً.

٣ - أفكار بشأن سبل المضي قدما في الجهود المتواصلة لبناء السلام

يتطلب بناء السلام في بوروندي رؤية طويلة الأمد وجهودا متواصلة. والتخلي عن بوروندي الآن يعني هدر الجهود السابقة وتعريض البلد وشعبه لخطر النزاع المتكرر.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن رفاه الشعب البوروندي على عاتق حكومة بوروندي، يجب على الشركاء الدوليين الإبقاء على دعمهم للجهود الحالية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في بوروندي.

لذلك أود أن أدعو الشركاء الإقليميين والدوليين في بوروندي، وبخاصة الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، الإبقاء على الدعم الذي يقدمونه في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والمصالحة السياسية وبناء المؤسسات، وكذلك فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحضير لإجراء انتخابات موثوقة وسلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠، وأود أن أدعوهم إلى مضاعفة تلك الجهود حيثما أمكن.

وفي الوقت نفسه، أدعو حكومة بوروندي إلى الاعتراف بما يبديه شركاؤها من نوايا حسنة، وتيسير الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتعامل مع بوروندي بغية النهوض بالحوار بين الأطراف البوروندية، وتعزيز التعاون مع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأرحب بأي جهود تُبذل في سبيل المصالحة في بوروندي، وكذلك الحوار الدائر داخل البلد وخارجه. وأرحب أيضا بالجهود التي يبذلها ميسِّر الحوار بين الأطراف البوروندية التابع لجماعة شرق أفريقيا وأن أؤكد له استمرار دعم التشكيلة لعمله. وأنا مقتنع بأنه سيكون من المفيد للغاية بالنسبة للدول الأعضاء أن يحاول الميسِّر في وقت لاحق تقديم إحاطة لمجلس الأمن وتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بشأن التطورات المستجدة فيما يخص الحوار بين الأطراف البوروندية.

٤ - الأنشطة الجارية والمقررة للتشكيلة

أعتزم السفر إلى بوروندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ من أجل ما يلي:

- الاطلاع عن كثب على الحالة على أرض الواقع
- الاجتماع مع الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني
- مواصلة الحوار الاجتماعي - الاقتصادي
- تقديم إحاطة للحكومة بشأن محادثاتي الجارية مع شركاء بوروندي.

وأرى أن استمرار الحوار الاجتماعي – الاقتصادي لا يشكل فقط فرصة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بل هو أيضا وسيلة لتعزيز الثقة بين الحكومة وشركائها الدوليين.

وعقب زيارتي المقبلة إلى بوروندي، سأواصل العمل مع أعضاء التشكيلة، بما في ذلك حكومة بوروندي، ومع رئيس لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بشأن طائفة متنوعة من أنشطة بناء السلام بغية دعم مسار البلد نحو تحقيق السلام المستدام. وستظل أنشطة التشكيلة متماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسوف تستمر مناقشتها مع الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين المعنيين، ولا سيما ميسِّر العملية بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

وسأبقي مجلس الأمن على علم بمستجدات زيارتي إلى بوروندي ومشاركتي المقررة، وفقا للممارسة المتبعة.